

سكنت في الدار بثبت له فاذا اقام المدي عليه
بينه كذا لك تشهد له بان اياه مات وهو ساكن
فمنها قدمت بعينه لا اعتقادها لمسطه عليها ولا
يلزم من اقامة البينه بالسكنى لا بيه كون
المدي عليه غاصبه والله اعلم من مختصتنا
باخرجه لا من اذ الوضاحي مسله ادا
ادعى البايح على المشتري انه اقر له بالخيار
المستراه بعد الشرا انها ملكه سمعت دعواه
ولا يناقضه فيها لان الانتقال بعد البيع
ومنها اشترى ارضا من روجه وجب عليه بتقيتها
الى حصاد الزرع والعقب للمشتري

فانما هو في الدار بثبت له فاذا اقام المدي عليه
بينه كذا لك تشهد له بان اياه مات وهو ساكن
فمنها قدمت بعينه لا اعتقادها لمسطه عليها ولا
يلزم من اقامة البينه بالسكنى لا بيه كون
المدي عليه غاصبه والله اعلم من مختصتنا
باخرجه لا من اذ الوضاحي مسله ادا
ادعى البايح على المشتري انه اقر له بالخيار
المستراه بعد الشرا انها ملكه سمعت دعواه
ولا يناقضه فيها لان الانتقال بعد البيع
ومنها اشترى ارضا من روجه وجب عليه بتقيتها
الى حصاد الزرع والعقب للمشتري

ومنها

مسله ادعى ارضا على اذ انها تركه مورثه واقام
بها بينه على استصحاب الملك وهل شرط ان يقر
انها ملكي الا ان يقول الشهود تشهد انها
تركة فلان مات وهو مملكا لا تعلم ملكه من يلا
او يكتفي انها تركه فلان الجواب لا يكتفي تشهد
ان مورثه مات وولغا ميراثا او انها تركته فاذا
شهدوا لذلك حكم بالملك ميراثا للمورثه ولا شرط
وانما ملك المدي الا ان يقر ان يقولوا لا تعلم ملكه
من يلا وما المدي الا ان يقر ان يقولوا لا تعلم ملكه
يقول انها تركه مورثه وانما استحق فيها كذا
وان الذي في يده يلمه تسليم ذلك اليه ونحو
ذلك والله اعلم ومنها

هل يشترط في الترتيب على يد نحو الغاصبه تعيين
نحو الغاصبه باسمه ونسبه او يكتفي اذ اذ تترتب
يد المدي عليه على يده الجواب لا يشترط
ذلك بل يشترط التصريح بان المدي عليه غصب
العين من المدي او ان يد المدي عليه مترتبة
على يد الغاصبه من المدي بغصب او سبوه او
سرا او غير ذلك ولا يكتفي بالشاهد ان
العين غصب من المدي او انها في يد المدي عليه
بطريق الغصب من غير ان يقر الغصب
تكونه من يد المدي او من يد غاصبه من المدي
او نحو ذلك كما صرح به ابن الصلاح في فتاويه